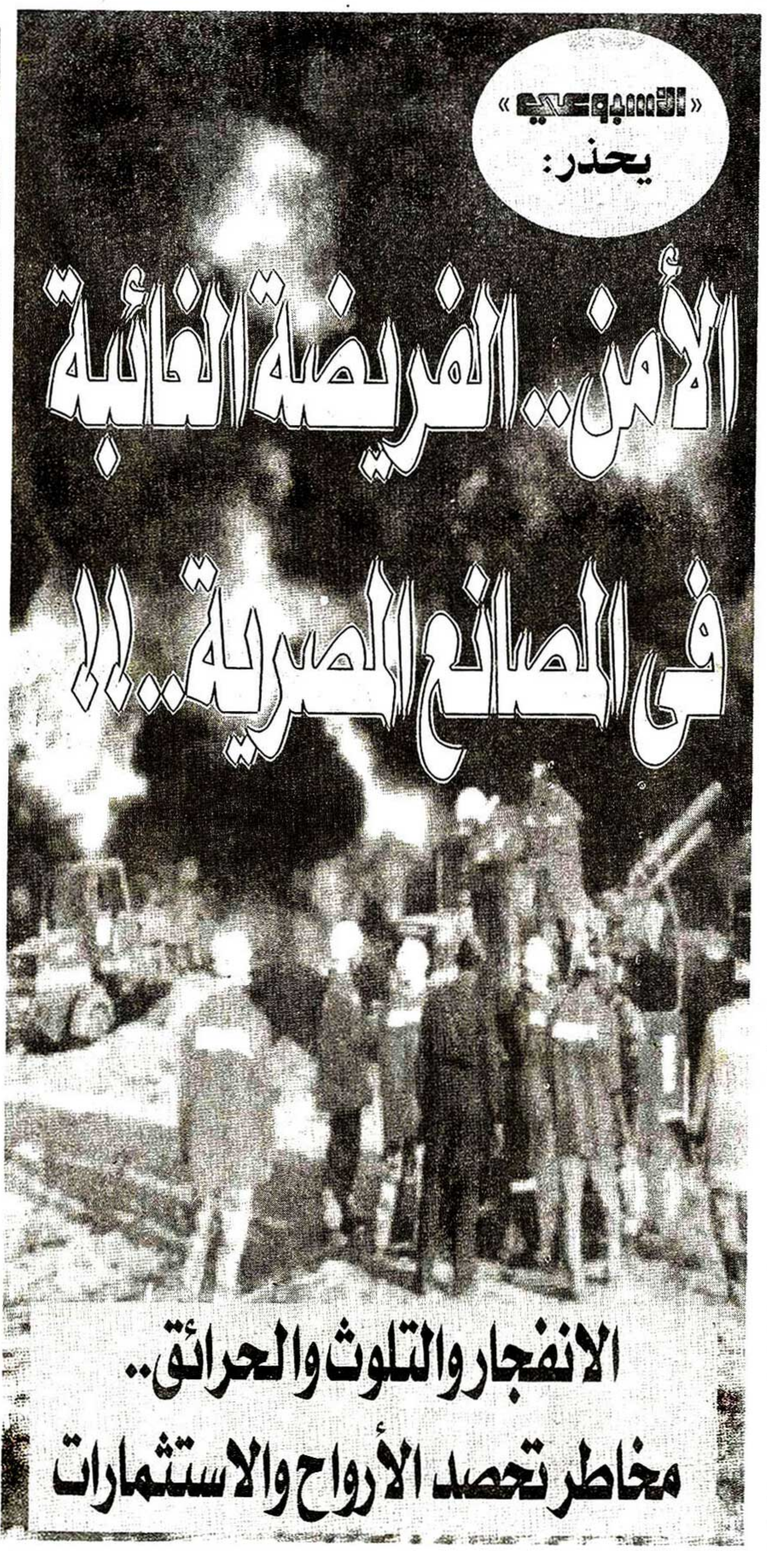

المهندس نادر رياض: إصابات العمل أغلبها بسبب عدم التركيز ومخالفة التعليمات

د. أمين مبارك: الأمن الصناعي يحتاج إلى متخصص يدرب العاملين

أدهم نديم: نساعد الشركات على تطبيق الشروط

نادر رياض

امين مبارك

ادهم نديم

فرج عامر: مجال يحتاج إلى مزيد من المتابعة

التفتيش والأمن الصناعي هما الشغل الشاغل لمصانعنا نتيجة لعدم اتباع الأسس والتعليمات السليمة للأمن الصناعي وتعرض الكثير من المصانع إلى المخاطر مثل الانفجار والتلوث والحرائق كل على حسب درجة الإهمال والتقصير.. خبراء ورجال أعمال الصناعة طالبوا بتخصيص ميزانية خاصة للأمن الصناعي بالمصانع، وتهيئة ظروف عمل آمن من أية مخاطر أو حوادث مفاجئة للمحافظة على صحة العاملين وسلامتهم ولياقتهم للعمل، واستخدام أنسب الوسائل الفنية وأكفأها للوقاية من الحوادث، مع ضرورة وجود هيئة متخصصة مستقلة تقوم بإعداد الكوادر المؤهلة للتفتيش الصناعي مع مشاركة القطاع الخاص والمصانع في هذه الهيئة يتم تمويلها من المصانع ومنظمات الأعمال لكي يتم توفيق أوضاع هذه المصانع للعمل.

كما طالب رجال الأعمال بضرورة حل مشكلات الحصول على تراخيص الأمن الصناعي والعمل على وجود شباك واحد بدلا من تعدد جهات التراخيص.

بداية يقول د. مهندس نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية: إن تسمية الأمن الصناعي قد توحي بأن المخاطر تتواجد في الصناعة فقط ولكن الواقع أنه ما من عمل يخلو من تعرضات لبعض المخاطر، ولكن نظرا لما تتميز به الصناعة من مخاطر أكبر من غيرها من الأعمال فإن عنوان الأمن الصناعي يندرج تحت لوائه غيره من الأعمال الزراعية والتجارية. والأمر ليس بخاف أنه بعد حدوث الثورة الصناعية الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر أصبح التطور في مجال الصناعة أمر مستهدف في المجتمع الحديث، إلا أنه لن يتم استكمال بناء هذا الهدف على أساس قوى إلا إذا توافرت الحماية اللازمة للصناعة وكذا حماية المجتمع الذي أقيمت فيه هذه الصناعة، مشيرا إلى أن أسباب إصابات العمل في الصناعة ترجع إلى عدم الانتباه ومخالفة التعليمات المكتوبة وعدم استعمال أو تعطيل أجهزة الوقاية واستعمال أدوات أو معدات غير صالحة ونقص في التدريب أو الموضوعات والعمل في غير الاختصاص والعمل بدون تنبيه الآخرين والعمل بطرق غير سليمة.

ويوضح: أما بالنسبة للأسباب الفنية أي ظروف وأحوال العمل غير المأمونة فترجع إلى عدم ملاءمة تخطيط وتنظيم أداء العمل، ووجود آلات وأدوات و مواد غير مأمونة، ونقص وسائل الوقاية.

زيادة الإنتاج

يضيف الدكتور رياض أن زيادة الإنتاج في المصانع تستلزم العمل على ضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة من عناصر الإنتاج الرئيسية «القوى العاملة ــ الآلات والماكينات ــ المواد الخام» ولن يتأتى ذلك إلا باتباع طرق وأساليب الأمن الصناعي أحد الوسائل المهمة لرفع الإنتاج دون ضياع أو تلف في مقومات الإنتاج الأساسية التي تنتج من حوادث العمل والتي تؤثر على الثورة الاقتصادية، فالأمن الصناعي يمثل بسلسلة هرمية مكونة من ثلاث حلقات وهي «القوى العاملة ــ آلات ميكانيكية ــ المواد والخامات» فإذا أصاب إحدى هذه الحلقات أي ضرر أو تلف لا يكون هناك أي إنتاج، وعلاقة الأمن الصناعي بالإنتاج علاقة وثيقة وتعني تحقيق الاستفادة المنشودة من عناصر الإنتاج الرئيسية عن طريق منع أو تحجيم الخسائر التي تنجم عن حوادث وإصابات العمل التي تعمل على زيادة تكاليف الإنتاج أو تكون سببا في توقفه لبعض الوقت، ويتحمل الإنتاج نتيجة لإصابات العمل بالتكاليف المباشرة كالعلاج والتعويض والتكاليف غير المباشرة وهي المبالغ التي تنفق في إصلاح المعدات وكذلك تقدير الوقت الضائع.

انفجار وتلوث

وعن المخاطر التي يتعرض لها الصانع والمنشأة يشير رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات إلى أن المخاطر هي مخاطر الانفجار والتي توجد بعض المواد تتفاعل أبخرتها مع الهواء مما قد يحدث عنه انفجار.. والنوع الثاني هو مخاطر التلوث وينتج عن استخدام المواد في الصناعة وتلوث جو العمل سواء بالأتربة أو الأبخرة والغازات أو الإشعاعات مما ينجم عنه إضرار بصحة العاملين.. والنوع الثالث من المخاطر هو الحريق، فالمنشآت الصناعية تحتوى على مواد قابلة للالتهاب وآلات تدار بالكهرباء أو الوقود السائل مما يشكل بيئة صالحة لاشتعال الحرائق وأسبابها عدم الدراية بإزالة أعطال المكان بطرق سليمة وكيفية صيانتها، طبيعة المواد الخام والوسيطة والمنتجات تامة التصنيع من ناحية الخواص الطبيعية والكيماوية وطرق النقل والتخزين والتداول ومدى خطورتها أنها تتجمع وتتزايد على الأسطح دون أن تلاحظ.

مكافحة الخسائر

وعن دور التدريب في مكافحة خسائر وحوادث المنشآت الصناعية، يوضح الدكتور رياض أن العامل سيد الآلة وهو شريك للإدارة في تحمل مسئولية العمل بأدوات الإنتاج وتشغيلها بكفاءة متبعا أسس المحافظة عليها وصيانتها دائما ضمانا للارتفاع بالإنتاج مع سرعة اشتعالها عدم التدريب على مواجهة الحرائق باستخدام طفايات الحريق المناسبة لكل نوعية من أنواع الحريق، عدم سلامة التركيبات الكهربية ومخالفة المواصفات المقررة ووجود أسلاك عارية على حوائط عنابر العمال، عدم التخلص من المهملات وتراكمها خاصة المواد سريعة الالتهاب، سوء التخزين بوضع المواد الملتهبة بجوار المصادر الحرارية، سوء التهوية داخل الخازن مما يترتب عليه الاحتراق الذاتي، تلوث الأرضيات بمخلفات الزيوت القابلة للاشتعال ويزيد من

تلافي التعرض للمخاطر الصناعية.

يطالب رئيس لجنة البحوث والتطوير باتحاد الصناعات بضرورة تخصيص ميزانية خاصة لإيقاظ الأمن الصناعي لدى العمالة تحت إشراف لجنة الأمن الصناعي، وتهيئة ظروف عمل آمن من أية مخاطر أو حوادث مفاجئة للمحافظة على صحة العاملين وسلامتهم ولياقتهم للعمل، واستخدام أنسب الوسائل الفنية وأكفأها للوقاية من الحوادث.

ويتفق مع الرأي السابق الدكتور أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب سابقا، موضحا أن وجود نسب من الحرائق بالمصانع يعني أننا لم نصل إلى الأمن الصناعي المطلوب، فإذا كانت نسب الحرائق مرتفعة فإن الأمن الصناعي ضعيف والعكس صحيح، مشيرا إلى أن ذلك يحتاج منا إلى تدريب العامل على نظم وأساليب العمل الصحيح واتباع متطلبات العمل والارشادات التي يضعها المصنع ومديره للعامل، لافتا إلى أن الأمن الصناعي هو جزء من وظيفة العامل وهذا يتطلب وجود مديرا للأمن الصناعي في كل مصنع وهذه الوظيفة هي من أهم الوظائف في المصنع، والذي يكون لديه دراية بأجهزة الحريق وكيفية عملها وأيضا يدرب العمال على تشغيلها وتشغيل الأجهزة المرتبطة بأجهزة الحريق ومتى يستخدم العامل المياه وغيره عند حدوث الحريق، وعن إعداد المفتش الصناعي يوضح الدكتور مبارك أنه من المفترض أن يقوم بدوره في العمل ويدرب من معه في المهمة للتفتيش الصحيح على المصانع بالأساليب الحديثة، مشيرا إلى أن الشركات الصناعية تتبع إجراءات الأمن الصناعي ومنها شركات البترول لذلك نجد نسب الحوادث بها أقل عن غيرها من المصانع لأنها تطبق مفهوم الأمن الصناعي كما يجب.

يضيف رئيس لجنة الصناعة السابق بمجلس الشعب أنه من الضروري تطبيق القانون في اتباع الحصول على التراخيص المطلوبة للأمن الصناعي، وكذلك الأمر بوجود مفتشين لهم دراية بتطبيق هذا القانون.

شهادات الاجتياز

ومن جانبه، يوضح أدهم نديم رئيس مركز تحديث الصناعة أن المركز يساعد الشركات في الحصول على شهادات الجودة والتي تجيز لها النزول بمنتجاتها في الأسواق المحلية والعالمية طبقا للمواصفات المحلية والعالمية، ويشير إلى أن منظومة الأمن الصناعي وكيفية إدارة المصنع من ناحية الأمن والسلامة والثالثة يركز عليها المستوردون العالميون وهؤلاء لديهم اشتراطات لهذه المنظومة وهناك شهادات تمنح لاجتياز المصنع كل هذه الشروط، ومركز تحديث الصناعة يساعد الشركات لكي تحصل على هذه الشهادات.

يضيف رئيس تحديث الصناعة أن هناك العديد من المصانع والشركات العالمية التي تعمل في مصر تطبق هذه الشروط على مورديها وهذا من شأنه أن يزيد من كفاءة العامل والمصنع، ويساعد في نقل هذه التكنولوجيا وأساليبها للمصانع المصرية.

المصانع الألمانية

أما ثروت آدم الأستاذ بكلية هندسة التكنولوجيا بالمطرية ورئيس مركز تحديث الصناعة الأسبق فيرى أن ما يحدث في المصانع المصرية على العكس تماما لما يحدث في المصانع الألمانية والدليل كمية الإصابات التي تحدث للعمال المصريين في المصانع المصرية، فعندما تدخل للمصنع المصرى لا تجد بوستر أمام الماكينات، ولا تجد العامل يرتدى القفاز ولا النظارة، ولا يحصل على تدريب ، ولا تجد مسئولا عن الأمن الصناعي، مشيرا إلى أن منظومة الأمن الصناعي فريضة غائبة في مصانعنا، لذلك نجد أنواع الحرائق متكررة في المصانع لأن العمال ليس لديهم الفكر ولا التدريب على استخدام أجهزة الحرائق ولا الأساليب المتبعة، لافتا إلى أن منظومة الأمن الصناعي يشملها مفتشي الأمن الصناعي.. والخطورة اننا سندخل في نطاق الطاقة النووية واستخداماتها للحصول على الكهرباء. يضيف آدم أن نطاق تدريب وتأهيل مفتشي الأمن الصناعي يستلزم -كما يحدث في ألمانيا- وجود شركات خاصة لديها توكيل من الحكومة وتكون مستقلة لتقوم بتأهيل وإعداد المفتشين وتكون موضوعة تحت المساءلة من الحكومة عند حدوث أي أخطاء في جميع استخدامات الأمن الصناعي حتى لا تحدث أي أخطاء، ومهمة هؤلاء المفتشين هي إعطاء تقارير عما يحدث داخل المنشآت للجهات المسئولة حتى تم متابعة هذا المصنع وتلافي ما به من أخطاء، موضحا أن مفتش الأمن الصناعي يعلم أنه مراقب من مفتش آخر وأنه إذا قصر أو أخل في عمله سوف يؤدى ذلك التقصير إلى كوارث يكون هو السبب فيها.

يضيف ثروت آدم أنه من الضروري أن تتكون لجان من منظمات الأعمال كاتحاد الصناعات ورجال الصناعة والخبراء لوضع الفكر السليم لمنظومة الأمن الصناعي وتتكون في النهاية مؤسسة حرة ومستقلة لا تتبع الحكومة تقوم بتنفيذ آلية الأمن الصناعي في مصر.

الاهتمام والثقافة

أما فرج عامر رئيس جمعية مستثمرى برج العرب فيرى أن المصانع المصرية لها درجات في اتباع أساليب أمن وسلامة العمال وأمن وسلامة المنتج، وبصفة خاصة المنتج الغذائي، لافتا إلى اننا في مصر تغيب عنا ثقافة الأمن الصناعي بوجه عام، فالأمن الصناعي مشكلاته كثيرة وهي منظومة غير مكتملة وتحتاج مزيدا من الاهتمام من الدولة ومن المنتجين لأنها تمس جزءا مهما من الإنتاج وسلامته. مشيرا إلى أن هذا المجال يحتاج إلى مزيد من التدريب والمتخصصين ومتابعة المصانع لما تقوم به على غرار المصانع في الدول المتقدمة التي تتبع أحدث التعليمات التي تنشر على شبكات الإنترنت والمواقع المتخصصة التي تنشر الأساليب الحديثة وتعطي برامج تأهيلية عالية المستوى، لافتا إلى أن نظم الأمن الصناعي في الدول الأوروبية يتبعها كل إنسان ليس في عمله بل في منزله من طرق وعادات.

الشباك الواحد

من جانبه، ينبه أحمد عاطف رئيس غرفة الطباعة باتحاد الصناعات المصرية إلى أن ضرورة حل مشكلات الحصول على رخصة الأمن الصناعي للمصانع وهي المشكلة التي يواجهها أصحاب المصانع نتيجة للعقبات منها ترخيص البيئة، المرافق، والحريق، مطالبا بوجود شباك واحد يقضي على سلسلة الكعب الدائر التي يدوخ فيها رجل الأعمال من أجل الحصول على الرخصة، مشيرا إلى ضرورة مد فترة الرخصة لأكثر من 3 سنوات وجعلها 5 سنوات حتى يستريح المنتج من تعب الحصول عليها كل مرة. من جهة أخرى يطالب رئيس غرفة الطباعة بضرورة وجود مفتشين على درجة عالية من الكفاءة والتقيف والنزاهة حتى لا يقوموا بتحرير محاضر للمصانع بدون تفتيش أو بدون أسباب من أجل الحصول على ما يريده مع أن أي مستثمر دفع آلافا بل ملايين من الجنيهات لا يمكن أن يهمل في تطبيق آليات الأمن الصناعي التي لا تكلفه إلا القليل.

كما أن أغلب المصانع في مصر حصلت وتحصل على شهادات الأيزو للجودة من الجهات المسئولة والعالمية فليس من المعقول أن يخالف هذه الشروط.

توفيق الأوضاع

يتفق مع الرأي السابق حسن زكي رئيس الاتحاد العربي للبلاستيك ورئيس شعبة البلاستيك السابق باتحاد الصناعات المصرية، مشيرا إلى ضرورة أن تقوم المصانع المصرية بتوفيق أوضاعها حتى يكون لديها هذه المنظومة الصناعية المتكاملة من الأمن الصناعي، موضحا أنه لا يمكن أن يكون ذلك عن طريق التهديد والوعيد للمصانع وأصحابها من جانب المفتشين الذين يهاجمون المصانع وكأنهم مفتشون في المباحث وصاحب المصنع عبارة عن لص أو إرهابي أو منحرف، لافتا إلى أن مهمة المفتش الصناعي هي التوجيه والنصح وليس مهمته القبض على صاحب المصنع كما يتخيل وحسب القانون، مشيرا إلى أن صاحب المنشأة أحيانا يكون معذورا بسبب ضيق المكان أو عدم اتباع أساليب الأمن الصناعي كما هو مطلوب ومن الواجب أن يعي مفتش الأمن الصناعي هذه الأسباب، مطالبا بأن يتم توفيق أوضاع الصناع عن طريق استخدام المنح التي ترد لاتحاد الصناعات أو تخصيص 2٪ من دخل اتحاد الصناعات لتوفيق أوضاع المصانع ويتم تقسيط هذه النسبة أو المبلغ الذي سيعطى للمصنع على عدة شهور حتى يستكمل توفيق أوضاعه من الناحية الأمنية صناعيا.

■ فتحي السايح ■